

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Watan
DATE:	12-January-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	220,000
TITLE:	El-Molla: Oil prices retreat saved EGP 6bn for the state
PAGE:	02
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Saleh Ibrahim

البتترول

«الملا»: تراجع أسعار النفط وفر ٦ مليارات جنيه للدولة

كتب - صالح إبراهيم:

قال طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، إن تراجع أسعار البترول العالمية سيسهم في خفض فاتورة دعم المواد البترولية بنحو ٦ مليارات جنيه لتصل بنهاية العام المالي الحالي لنحو ٥٥ مليار جنيه بدلاً من تقديرات مشروع موازنة الدولة للعام المالي الحالي، التي تبلغ مخصصات الدعم بها ٦١.٣ مليار جنيه، وأكد في تصريحات على هامش لقاء بغرفة التجارة الأمريكية، أمس، أن الدولة قدرت متوسط سعر برميل البترول عالمياً بنحو ٧٠ دولاراً للبرميل في وقت سابق. وقد بلغت فاتورة دعم المواد البترولية خلال العام المالي المنتهى ٢٠١٤-٢٠١٥، نحو ٧١,٥ مليار جنيه، مقابل ١٢٦,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤.

وأضاف «الملا» أن مصر لم تشهد خروج أي شركة أجنبية عاملة في قطاع البترول خلال الفترة الماضية، مؤكداً أن هناك حرصاً من المستثمرين والشركاء الأجانب على الاستمرار في مصر، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين في السياسات الحكومية والقيادة السياسية في مصر، وأكد أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول وصل إلى ٧ مليارات دولار بنهاية ٢٠١٥، وأن المستهدف بحلول يونيو المقبل الوصول إلى ٨ مليارات دولار، وأضاف: لدينا تسهيلات في الاستيراد لكن الاستيراد يحتاج إلى أموال، ونحن لدينا أزمة في العملة الصعبة، مؤكداً أنه رغم التحديات فإن هذا الشتاء لم يشهد أي مشكلات في البوتاجاز أو الغاز، مؤكداً: نحن قادرون على تلبية احتياجات السوق ومواجهة الأزمات.

PRESS CLIPPING SHEET

ننشر خطة الحكومة لتطوير قطاع البترول

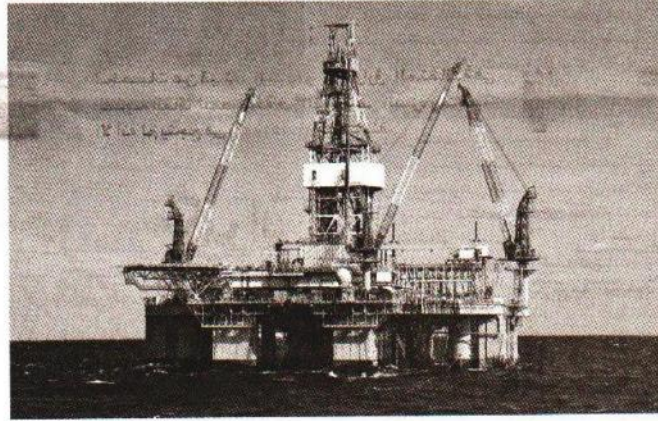
تعديل بنود تسعير الغاز مع الشريك الأجنبي.. ومتابعة قضايا التحكيم الدولي للتوصل إلى حلول «التخطيط»: تقادم معامل التكرير وتأخر سداد الحكومة مسحوباتها من الوقود أبرز المشكلات.. ونطالب بإعادة النظر في التسهيلات الائتمانية

الشركات البترولية تعمل على أسس اقتصادية مع اتخاذ التدابير اللازمة لخفض التكلفة، وتطوير قطاع الثروة المعدنية من خلال زيادة عمليات التصنيع وتعظيم القيمة المضافة للمجموعات الصناعية المتكاملة، وطرح مزايدات جديدة للمعادن النفيسة بالتوافق مع قانون الثروة المعدنية الجديدة، بالإضافة إلى العمل على تنمية منطقة المثلث الذهبي بصعيد مصر بهدف إنشاء منطقة اقتصادية ذات مواصفات عالمية تشمل عمليات استخراج المعادن، بالإضافة إلى منشآت صناعية ومراكز تجارية وسياحية.

كما تشتمل خطة تطوير القطاع العمل على إنشاء جهاز تنظيمي للبترول أسوة بما تم في الغاز الطبيعي يعمل بصفة أساسية على مراقبة تنفيذ التشريعات والقوانين المنظمة للأسواق بما يضمن تشجيع القطاع الخاص وإيجاد مناخ جاذب للاستثمار مع تنظيم شبكات النقل والتوزيع وإتاحة استخدامها للمستثمرين مقابل تعريفة عادلة للنقل والتوزيع.

وعلى صعيد الأهداف والإجراءات العاجلة على المدى القصير، فإنه من المستهدف الحفاظ على مستوى الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام والغاز الطبيعي وتكوين احتياطي استراتيجي لتغطية احتياجات التنمية وسرعة الاستفادة من الحقوق والابار المكتشفة لتحقيق زيادة ملموسة في إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي وتنفيذ خطة قومية لترشيد الاستهلاك المحلي بالتنسيق بين الجهات المعنية، تشمل حملات إعلامية وتوعوية وموسعة، وكذلك الانتظام في سداد مستحقات الشركاء الأجانب المتراكمة لحثهم على عمليات البحث والاستكشاف والتنمية، وطرح مزايدات جديدة للبحث والاستكشاف مع إيجاد آلية لتطوير الاتفاقيات البترولية بما يسمح بتعديل سعر شراء الغاز الطبيعي من الشركاء الأجانب على النحو الذي يتناسب مع تكاليف الإنتاج من الحقوق العميقة.

ونوهت الوزارة إلى ضرورة تطوير التشريعات والنظم المالية وبنود تسعير الغاز المشتري من الشركاء الأجانب وفقاً للاتفاقيات البترولية لجذب المزيد من الاستثمارات لزيادة الاحتياطيات البترولية والأرصاد، ومتابعة قضايا التحكيم والعمل على التوصل إلى حلول توافقية كلما أمكن.



حيث تبلغ أطوال الخطوط الرئيسية لنقل الخام من المنتجات البترولية حوالي ٥٧٠٠ كم، وقد تم إنشاء معظم خطوط الأنابيب في التسعينيات من القرن الماضي بمعدل استهلاك حوالي ٢٦,٦ مليون طن في العام، مقارنة بحوالي ٧٣,١ مليون طن عام ٢٠١٣-٢٠١٤، موضحة أنه خلال تلك الفترة لم يتم تنفيذ أي مشروعات استثمارية إلا بنسبة محدودة بإجمالي ١٧٧ كم وهو ما لا يتفق مع الزيادة الكبيرة في معدلات الاستهلاك، مما سبق يتضح الحاجة إلى تطوير وتوسعة شبكات النقل لإزالة الاختناقات ومواكبة نمو الطلب خاصة في محافظات الوجه القبلي.

وتطرق التقرير إلى تأخر بعض الجهات الحكومية في سداد قيمة مسحوباتها من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، علاوة على ضرورة حصول الهيئة على ضمانات وزارة المالية وتعد من البنك المركزي للحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة سواء من البنوك المحلية أو من مؤسسات التمويل الدولية، وانخفاض مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من الإمكانات الكبيرة.

وأوضحت الوزارة أن خطة إعادة هيكلة قطاع البترول والثروة المعدنية تهدف إلى تطوير إدارة

وشددت الوزارة على ضرورة التوجه نحو استخدام الطاقة النووية والفحم ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المتاحة في مصر «طاقة شمسية، وطاقة رياح، وطاقة الكتلة الحيوية، للوفاء باحتياجات التنمية وإيجاد مزيج متنوع لمصادر إنتاج الطاقة لمعالجة الانخفاض الطبيعي في المصادر غير المتجددة، مشيراً إلى أن الحكومة قد اتخذت بعض التدابير التي من شأنها السماح لمصانع الأسمنت كثيفة استخدام الطاقة باستخدام الفحم كبديل للغاز الطبيعي أو المازوت.

وأشارت الوزارة إلى أن تقادم معامل التكرير أحد تلك التحديات، حيث تبلغ الطاقة التصميمية لمعامل التكرير المصرية ٣٨ مليون طن، بينما الطاقة التشغيلية الفعلية ٢٦,٥ مليون طن حيث يوجد ٦,٧ مليون طن طاقة فائضة متاحة ٤,٨ مليون طن طاقة غير متاحة نتيجة تقادم معامل التكرير.

إضافة إلى الحاجة إلى تطوير البنية الأساسية للنقل والتوزيع،

كتبت - أميرة ممدوح؛ قدرت وزارة التخطيط والمتابعة إجمالى استثمارات قطاع البترول المحلية والأجنبية بخطة العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ بحوالي ٤٨,٦ مليار جنيه، منها ٤٣,٣ مليار جنيه تمثل استثمارات الشركات الأجنبية والمشاركة العاملة في مجال البحث والإنتاج، و٢,٢ مليار جنيه تمثل استثمارات البترول وشركات القطاع العام، و٣ مليارات أخرى تمثل استثمارات الشركة القابضة للغاز والبتروكيماويات، و٦٠ مليون جنيه تمثل استثمارات المشروعات الاستراتيجية التابعة لوزارة البترول، و٣٩ مليون جنيه تمثل استثمارات حكومية بقطاع الثروة المعدنية.

وحدد تقرير صادر عن الوزارة أهم المشكلات التنموية والتحديات الراهنة التي تواجه القطاع، منها ارتفاع الطلب على المنتجات البترولية نتيجة التزايد المستمر في كل من الاستهلاك الوسيط والنهائي بسبب التوسع في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وكذلك الزيادة السكانية التي تمثل تحدياً كبيراً لتقديره على تأمين احتياجات السوق دون حدوث اختناقات متكررة في أسواق المنتجات البترولية ومنع انتشار السوق الموازية في عمليات التوزيع، حيث بلغ حجم الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية نحو ٧٣,١ مليون طن خلال عام ٢٠١٣-٢٠١٤ مقارنة بما يقرب من ٤٦,١ مليون طن عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ليرتفع بذلك الاستهلاك المحلي خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة ١٥٩% وهو معدل كبير للغاية. وأضاف التقرير أن اختلال مزيج الطاقة ومصادر توليد الكهرباء من أهم التحديات الراهنة لقطاع البترول، حيث تعتمد مصر على البترول والغاز الطبيعي كمصدر للطاقة بنسبة ٩٦% مقابل ٢% على مستوى العالم بينما تتوفر مصادر الطاقة عالمياً، فيستخدم الفحم بنسبة ٢٠% والطاقة النووية بنسبة ١٠% في حين أن الفحم لا يستخدم في مصر إلا بنسبة ١%، ويمثل الاعتماد شبه

التام على المنتجات البترولية ضغطاً كبيراً على القطاع البترولي.

